خطاب 71 نعم... درب المرأة طويل لكنها ستصل
خطاب الدكتور ابراهيم الجعفري خلال المؤتمر السنوي لمناهضة العنف ضد المرأة
بتاريخ 2011/11/26

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته..
قال الله (سبحانه وتعالى):
((فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى)) **آل عمران : 195**

على الرغم من أن البشرية قطعت أشواطاً طويلة في تجاوز المرحلة السابقة من العنف الشديد الذي وقع على المرأة غير أنها لاتزال مكبّلة بالمزيد من مظاهر العنف، ودّعنا في القرن الماضي حرق المرأة لا لشيء إلا لموت زوجها في الديانة الهندوسية، وودّعنا سابقاً الكثير من مظاهر العنف التي يقشعر منها الجلد خجلاً وحياءً، غير أنه لاتزال هناك الكثير من الأمور عالقة في بدن المجتمع، وبمفهوم المقابلة عكس العنف هو الرفق، وقد صدح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، بصوته عندما قال:
((رفقا بالقوارير))

خصّ الإناث دون الذكور في القرآن الكريم بكل ما حفل به من مفاهيم، وحشد آيات قرآنية كريمة، كما أن سيرة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، كانت عابقة بإنصاف المرأة منذ وقت طويل غير أن العالم اليوم يشهد وأداً جديداً للمرأة في كبرى دول العالم، فلاتزال الصين والهند بعدما أجازتا الإجهاض، تعمدان إلى تحديد جنس الجنين وهو في بطن أمه، ثم تعمد - حسب الإحصائيات - إلى قتل الجنين في بطن أمه إذا كان أنثى في الأعم الأغلب، وهو مظهر جديد من مظاهر الوأد، والقتل، تتحدث إحصاءات الدول الغربية بأن 5000 امرأة تُقتـَل من قبل الأسر يومياً.

حين نتطلع، وننشد الجانب القانوني فإننا لسنا بمعزل عن العرف والمنظومة المعرفية والشريعة، كما إننا لا نعتبر القانون السقف الأعلى، إنما الطموح الأقصى هو أن يتحرك القانون بين فترة وأخرى، ويتدرج على مستوى إعطاء، ومنح المرأة حقوقها المشروعة، لكن يجب أن تسبق القضية القانونية ثقافة، وهذه الثقافة تصنع مجتمعاً، وتبقى العلاقة علاقة جدلية بين بناء المجتمع من الناحية الواقعية والنظرية المُدّعاة للتطبيق، فمن الناحية الدستورية هناك دستور يصنع مجتمعاً، ومجتمع يصنع دستوراً... لا قيمة للقوانين والدساتير إذا لم تجد تلقيات لدى الإنسان سواء كان مسؤولاً في الدولة، أو كان زوجاً، أو أباً، أو حزباً، أو حركة يحوّل هذه المفاهيم إلى نمطيات وسلوكيات حقيقية في المجتمع.

نحن أمام ثلاث ثقافات: ثقافة العادات والتقاليد الذكورية التي غصّت، وغطت بها مجتمعات الغرب وهي البطرياركية أو الذكورية وكانت في سالف تاريخنا أيضاً عادات عربية بالية تستكثر على المرأة أن يُذكَر اسمها، وثقافة توحي وكأنها تتجاوز العادات والتقاليد لكنها وقعت في شراك التحيّز الذكوري، واختزلت المرأة في أنوثتها، وإثارتها وهذه الثقافة الغربية.
أين نقع نحن من الأزمة القادمة أزمة ثقافة المرأة، إن لم نقتُل (حرب المرأة القادمة)، نعم.. يجب أن نحمل ثقافة ثالثة، وهي: ثقافة المرأة الإنسان، ثقافة المرأة العقل، والإرادة، والسلوك، والبناء، والمساهمة في بناء المجتمع، أما ثقافة الجمال البدني فليست عيباً؛ فالله (تبارك وتعالى)، منحها هذا الامتياز على الرجل، لكن على أن لا نختزل المرأة فقط ببُعد الأنوثة والجمال البدني، ونجمّد جمالها العقلي والسلوكي، فهذا إجحاف بحقها؛ وحتى ندخل طرفاً فاعلاً في الأزمة القادمة وهي أزمة الثقافة في مجال المرأة.
لابد أن نحرّك بُعد القيم والأفكار، ونتابع مسيرة المرأة منذ شوطها الأول وهي طفلة في البيت، وننقذ البيوت من عقدة الذكورية حيث تسمع البنت وهي صغيرة أن أمها وأباها يتحدثان: بأننا كنا ننتظر ولداً، فجاءت بنتاً، ثم عقدنا العزم على مولود جديد علـّه يأتي ذكراً، وجاءت بنت؛ فتعيش البنت منذ طفولتها في كنف عائلة رافضة لها لا لشيء إلا لأنها أنثى، ثم عندما نواكب مسيرة البنت وهي تدخل المدرسة، وتأخذ المدرسة حصتها من التمايز الذكوري على البنات، وإذا واكبنا حركة المرأة في عالم العلاقة الزوجية نجد أنها لا تأخذ حصتها الحقيقية في صناعة البيت الجديد، وإنها ركن أساسي في العلاقة الزوجية، وكما ندرك جيداً أن الزواج كأي عقد من العقود فيه إيجاب وقبول، الإيجاب من المرأة، والقبول من الذكر، لكن المسألة في أعرافنا ليست كذلك، فالرجل هو الذي يفصّل، والمرأة لا تملك الحق في اختيار زوجها، وهكذا إذا تدرّجنا في دوائر الدولة، والكثير من الأمور نجد أن المرأة دائماً - للأسف الشديد - تتراجع، وتتراجع حتى تصل إلى درجة أن نستكثر عليها أن تكون وزيرة.

في الأدب الفرنسي تعني كلمة (لايسمون) الوزير - بالمناسبة الضمير في اللغة الفرنسية ليس كالضمير في اللغة الإنكليزية - فهو عندهم يعني وزير، لكن (لايسمون)، الوزيرة يسمونها الوزير؛ لأن القانون الفرنسي - منذ القدم - لا يسمح أن تكون المرأة وزيرة.. هذه قد لا تكون مقصودة، لكن يجب أن ننقذ ثقافتنا وألفاظنا، وما نتداول من تعابير من قبيل: الرجل المناسب في المكان المناسب، ونستبدلها بـ:
الشخصية المناسبة في المكان المناسب سواء كانت هذه الشخصية رجلاً أم امرأة.
يجب أن ننقّي، وننقذ المجتمع من هذه المخلفات... قصة المرأة، ومأساتها تكمن في أنها لم تتحرر داخلياً من هذه العقدة، وما لم تتحرر المرأة من داخلها من عقدة الدونية لا تستطيع أكبر جهة، وأكبر حزب، وأكبر دولة، وأعلى دستور أن يأخذ بيدها على مدارج الارتقاء؛ لذلك استهلّت الآية القرآنية الكريمة بـ:
((فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل من ذكر أو أنثى))

إذن أنت أمام إنتاج قد يقوم به رجل، وقد تقوم به امرأة، فالقرآن الكريم لا يميز بين الرجل والمرأة، وقيم السماء كلها لا تميّز بين الرجل والمرأة إلا في التمييز التكويني، وهذا ليس إجحافاً أو تعالياً إنما إنصاف، ومثلما توجد بعض المؤسسات التي يتقدم الرجل فيها على المرأة توجد كذلك مؤسسات تتقدم فيها المرأة على الرجل كما في مجالات التربية والتعليم والفنون والمشاعر وكثير من القضايا؛ استجابة للفارق التكويني.

إن الإنسان يشعر بوخز الضمير أن بنتاً تجد نفسها في أبشع صورة، ويُصعَق بمنظر لا يستطيع الإنسان أن يتحمله، حيث أب يمارس عملاً موبقاً مع ابنته الصغيرة أمام ابنته الأخرى، أنا لا أعدم على القضاء أن يمارس دوره بعيداً عن الضغوط العاطفية، لكن يجب أن تُدرَس ظروف الجاني إذا اعتبرناه جانياً دراسة موضوعية منسلخة عن كل الاعتبارات، ويجب أن يعاد النظر في هذه القضية؛ لأن البنت تقول: إنها غير نادمة على الرغم من مرور تسع سنوات على هذا العمل، ربما رد الفعل هذا متأتٍ من خلفيتها الثقافية.. يجب أن نثبت لها أن هذا العمل عمل مرفوض عرفاً وقانوناً وشرعاً، نعم.. يمكن أن يعطيها، أو يحكم عليها القضاء بشكل ليس بهذه الدرجة من القسوة والوحشية بأن تكون ضحية ومن مخلفات العهد السابق، وربما تكون توجد مثل هذه المآسي اليوم.

نحن مدعوون لأن نعيد النظر بالكثير من القضايا، ومن جملتها: ملفات القضاء، والمآسي التي وجدناها...الدستور العراقي كان متميزاً في إنصاف المرأة، وإن لم يكن بمستوى ما نطمح إليه، وهو خاضع كذلك إلى التطور الدستور العراقي، وليس الصورة الأمثل التي أردناها، ولكن بكل تأكيد صرّح بمسألة مواجهة العنف، وتحريم العنف، وإعطاء المرأة حقها من كل النواحي.. نحن نتحمل مسؤولية تفعيل الدستور، وتطبيق قيمنا، ومفاهيمنا، ومبادئنا؛ حتى ننتشل المرأة من الواقع المهين الذي تعاني منه.

مشكلة المرأة أنها مشكلة معولمة في كل العالم ربما يكون الشرق الآن أهون بكثير من بلدان العالم التي تدّعي، وتزعم أنها تراعي حق المرأة.. دول العالم عوّدتنا أنها حين تعيش أزمة تستحدث وزارة؛ لحل تلك الأزمة، وأكبر دول العالم اليوم الولايات المتحدة الأميركية عندما تعرضت لأزمة في الأمن استحدثت وزارة الأمن، وأعطتها صلاحيات مطلقة، واتخذت إجراءات لم يكن ليألفها المواطن الأميركي سابقاً على الإطلاق.

على وزارة المرأة أن تأخذ صلاحيات واسعة، وتتحوّل من وزارة دولة إلى وزارة حقيقية وهذا ليس هبة، وقد قلناها منذ زمن، وقدّمنا مشروعاً لتبنّي وزارة المرأة منذ عام 2005، وأتمنى من دولة الرئيس الأخ المالكي أن يدفع في هذا الاتجاه، وكذلك علينا نحن أعضاء البرلمان أن نعجّل في تحويل وزارة المرأة من مستوى الدولة إلى مستوى الوزارة الحقيقية؛ حتى تنهض بالمهام المطلوب الاضطلاع بها، فهناك تركة ومخلفات كبيرة جداً، وقيمنا ومبادئنا وتاريخنا وتضحيات بناتنا كلها تستدعي لأن نحدث تحوّلاً نوعياً في مسار المرأة، ومثلما غذت التجربة العراقية الثورات التي عصفت فيما يسمى بعصر (الربيع العربي) من تونس، وامتدت إلى مصر وليبيا

واليمن وبقية المناطق، كذلك تجربة المرأة نمت، وغذت، وعصفت في المنطقة، وأصبحت المرأة العراقية نموذجاً.
مثلما أُقحِمت المرأة في البرلمان، وكانت مشاركتها بـ 82 مقعداً، أتطلع، وأتمنى أن تقتحم ذاتياً من دون نسبة، وأتطلع إلى الحكومة التي تكون فيها السيدات الوزيرات إلى جانب إخوانهن الرجال... الثقافة المطلوبة لمواجهة هذا العنف هي المزيد من الوعي، والالتزام، والحب، وإثارة المشاعر، وهنا نضع يدنا على ينبوع المشاعر الحقة، وهو ما تختزنه المرأة من مشاعر حقيقية، فالمجتمع يقوم على الحب مثلما الأسرة والعلاقة الزوجية على الحب... لا قيمة للثقافة وللقانون ما لم يقُم صرح الثقافة على قاعدة الحب؛ لذا ليس اعتباطاً أن الله (تبارك وتعالى)، يؤصّل هذه الحالة: ((ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة))

من دون الحب والرحمة تكون ظواهر العنف هي البديلة، وحين يغيب الحب ينشأ الحقد والكراهية ومصادرة حق المرأة لا لشيء إلا لأننا أمام ثقافة ادّعاءات... أود أن أذكّر من خلال هذا المنبر إعلامنا، مثلما أذكّر بقية الحقول بأن تنهض بمسألة الثقافة الثالثة ـ ثقافة المرأة الإنسان ـ التي تخاطبها وهي طفلة، وتخاطبها وهي شابة، وتخاطبها وهي كهلة أو وهي امرأة عجوز؛ حتى تأخذ طريقها في كل مراحل حياتها... هذا هو الإعلام الحقيقي والشريف والنجيب، والإعلام الإنساني ليس الإعلام الذي يتاجر بأنوثة المرأة، إنما الإعلام الذي يناصر المرأة في سعيها لكسب حقوقها.

نحن بأمسّ الحاجة لأن تتقدم المرأة في مجالات بناء الدولة، ولا يوجد أي وسط من الأوساط يختنق، ويستغني عن قابلية المرأة، وقد برهنت المرأة في مرحلة المعارضة أنها كانت جديرة كما كانت (بنت الهدى)، وكانت (هاشمية سدخان) في البصرة عندما قتلوها، وجرّعوا طفلها السمّ؛ حتى تعترف على زوجها، وأبت ذلك، وواجهت، وآثرت أن تُقتـَل طفلتها على أن تعترف على زوجها.. ها هي المرأة اليوم في مجال البرلمان والوزارة والإعلام والفنون وفي كل المجالات تتصدر المسيرة، هذا ليس عملية إثارة عواطف إنما حقيقة إنسانية ومعرفية ودينية ومجتمعية.

تمنياتي لهذا المؤتمر المبارك أن يساهم في الحد من ظاهرة العنف، وتأخذ المرأة طريقها إلى بناء العراق الجديد.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.